Graduate College Journal – NU
Vol.18 -2023, No. (4)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (18) –2023، العدد (4)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

فعالية لجان المراجعة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار

دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

خالد مفضل أحمد سيد حابي[1] و كمال أحمد يوسف[2]

[1]قسم المحاسبة: كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
[2]قسم المحاسبة: كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في ان قرارات الاستثمار تعتبر من اصعب القرارات حيث تقوم علي اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحه ،فهذا القرار اكثر خطوره لارتباطه المالي الكبير ،واعتباره من اهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المنشاة، لذلك تتخلص مشكلة الدراسة في توضيح مدى فعالية لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار. هدفت الدراسة الي اختبار اثر فعالية لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية تقارير لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار، بعد عرض الاطار النظري واجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي أن تحقيق التوازن في تحديد عدد أعضاء لجان المراجعة يساعد المستثمرين في ترشيد قرارات المستثمرين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، قيام لجان المراجعة بتحقيق الشفافية الكاملة عند إصدار تقاريرها يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين الاستثمارية، أوصت الدراسة بتحديد العدد المناسب لأعضاء لجان المراجعة الذي يتلائم مع طبيعة نشاطات وأعمال المصرف، ويتفق مع المسؤوليات الواجب علي اللجنة القيام بها لضمان اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وتخصيص اجتماعات لأعضاء لجان المراجعة، لمناقشه أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين، والقوائم المالية السنوية، ومتابعه تنفيذ ملاحظات المراجعين لخارجيين علي القوائم المالية، وفحص مشاكل التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية : فعالية لجان المراجعة، حجم لجان المراجعة، شفافية تقارير لجان المراجعة، ترشيد قرارات الإستثمار.

المقدمة

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتمام كبير من العديد الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها، كما توصي العديد من المنظمات المهنية تكوينها نظراً للدور الذي تلعبه في مراقبة عملية التقرير المالي والإفصاح بالإضافة إلى تدعيم عملية استقلال المراجعة الداخلية والخارجية.

يعتبر اتخاذ القرار هو المحك للحكم على مدى نجاح أو فشل الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة التي تعزز من قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار.وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم وأصعب القرارات فعلى الرغم من أن الإنفاق الاستثماري يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة طويلة نسبياً حيث يترتب على حدوث أي خطأ عن اتخاذ هذه القرارات نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها ويزداد الخطر كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة خاصة أن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بالتطور والتغير المستمر.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في ان قرارات الاستثمار تعتبر من اصعب القرارات حيث يقوم علي اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحه ،فهذا القرار اكثر خطوره لارتباطه المالي الكبير ،واعتباره من اهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المنشاة، لذلك تتخلص مشكلة الدراسة في مدى فعالية لجان المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار، وتتفرع منه التساؤلات الآتية:

1. هل يؤثر حجم لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار؟
2. هل توثر شفافية تقارير لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من تسليط الضوء على علاقة فعالية لجان المراجعة بترشيد القرارات الاستثمارية، والمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وحماية أصحاب المصالح من خلال ضمان دقة التقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والمساعدة في ضبط أداء الشركات المساهمة والتأكد من التزامها بمعايير الحوكمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. توضيح أثر شفافية تقارير لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار.
2. بيان أثر حجم لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار.
3. توفير معلومات لمساعدة المستثمر في اختيار افضل قرار استثماري بما يدعم حكمه الشخصي في التنبؤ بنتائج قراراته.
4. التعرف على العوامل التي تدعم موضوعية أعضاء لجان المراجعة عند ممارستهم لأعمالهم، وذلك لتجنب اي علاقه او نشاط يؤثر علي تقديم راي محايد.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات التالية:

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية تقارير لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

منهجية الدراسة:

يستخدم الباحثان المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات من المراجعين وأعضاء لجان لمراجعه العاملين بالمصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث تتم دراسة الحالة لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الإحصائية.

حدود الدراسة:

حدود الدراسة هي الإطار الذي يتحرك بداخله الباحثان لإنجاز البحث وتتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. **الحدود الزمانية:** 2022م.
2. **الحدود المكانية:** المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
3. **الحدود البشرية:** أعضاء لجان المراجعة، والمراجعين ومدراء الأقسام والموظفين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
4. **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في ثلاثة متغيرات أساسيه هي فعالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار،بالنسبة لفعالية لجان المراجعة فقد اعتمد الباحثان علي العوامل المحددة لفعالية لجان المراجعة في بناء الفرضيات المتمثلة في: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم لجان المراجعة وشفافية تقارير لجان المراجعة ، ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار.

مصادر جمع البيانات:

هي الوسائل التي يستخدمها الباحثان لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

1. **المصادر الأولية:** تتمثل في استمارة الاستبانة.
2. **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب والدوريات والمؤتمرات العلمية والندوات والرسائل الجامعية والإنترنت.

ثانياً: الدراسات السابقة:

قام الباحثان باستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بفعالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار، حيث يقوم بعرض كل من مشكلة الدراسة وهدفها ومنهجيتها وأداة جمع البيانات ونتائجها لمعرفة فجوة البحث، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

دراسة: Nguyen ،(2015)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير تحمل المخاطر المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للأفراد في سياق المشورة المالية وكيفيه تأثير ادرك المخاطر المالية في العلاقة بين تحمل المخاطر وقرارات الأفراد الاستثمارية في سياق الاستشارة المالية، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تحمل المخاطر المالية على القرارات الاستثمارية للعملاء، بالإضافة إلى تأثير ادراك المخاطر المالية على القرارات الاستثمارية للعملاء والتعرف على العلاقة بين الفهم المالي للعميل واتخاذ القرارات الاستثمارية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من المستشارين الماليين والعملاء بسوق المال الأسترالي، توصلت الدراسة الي وجود تأثير كبير مباشر وغير مباشر للثقة وطول العلاقة والجهل المالي على تحمل المخاطر المالية وأرقامها من قبل العملاء والأفراد، أن خدمات الاستشارة المالية تلعب دوراً هاما في تقييم مخاطر العملاء واتخاذ قراراتهم.

دراسة: المجتبى (2015م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الشفافية على كفاءة وفعالية القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وما إذا كان الإفصاح التقليدي يلبي احتياجات متخذ القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى بيان أثر الشفافية في زيادة كفاءة قرارات الاستثماري بسوق الأوراق المالية. تكمن أهمية الدراسة في أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يحقق الثقة بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مادة البحث وتحليلها واستخلاص نتائج منها. استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة والمقابلات الشخصية مع بعض القائمين على بورصة الخرطوم لجمع البيانات والمعلومات. توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بمدى توافر المعلومات المحاسبية بشفافية ووضوح.

دراسة: الأمين (2016م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من وجود لجان مراجعة في المصارف التجارية الا أنه قد لا يراعي في تكوينها بعض الخصائص التي قد تؤثر في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية، قياس أثر خصائص لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية،

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي أنه يوجد تأثير إيجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية،حيث يوجد تأثير إيجابي للاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

دراسة: (Zayol ،2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة في انه يعد اتخاذ قرارات الاستثمار المستنيرة أمرا مهما التقليل المخاطر المرتبطة بفقدان القيمة مقابل المال المستثمر حيث كان كل مستثمر يواجه تحديات تتعلق بصنع القرار الاستثماري عند نقطة او اخرى وقد يكون بعض المستثمرين قد وجدوا أنفسهم ينخفضون في مشاريع الاستثمار قبل التعرف على الآثار المالية الأخرى، هدفت الدراسة الى التحقق تجريبيا من تأثير المعلومات المالية على قرارات الاستثمار من المساهمين من البنوك في نيجريا، توصلت الدراسة إلى أن الأرباح لكل سهم له علاقة إيجابية وهامة مع قرار الاستثمار الخاص بالمساهمين ومن هنا يمكن الاستنتاج بان عائد السهم الواحد له دور بارز يلعبه في قرار استثمارات المساهمين سوف يستثمر المساهمون في البنوك التجارية التي تدفع عوائد اعلى وأرباح ثابتة من تلك التي لا تفعل ذلك .

دراسة:زرقاوي، عمامرة، (2018م)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية إتخاذ القرارات الاستثمارية في وجود المخاطرة وعدم التأكد في المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات. تهدف الدراسة الى محاولة فهم وتحليل واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد التي من الممكن ان يتعرض لها أي مشروع استثماري، اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي لعرض مختلفة الأساليب المستخدمة في إتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة المخاطرة وعدم التأكد. توصلت الدراسة إلي إن أساليب اتخاذ القرارات الاستثمارية متعددة وقد يكون للمشكلة الواحدة أكثر من إستنتاج أوأكثر من قرار وهذا يعتمد علي الأسلوب أو المبدأ الذي يتم تطبيقه، ان الاخذ بدرجة المخاطرة وعدم التأكد عند إستخدام أساليب المحاسبة الإدارية يساهم في ترشيد عملية إتخاذ القرار الاستثماري

دراسة: مبارك (2022م)

تمثلت مشكله الدراسة في معرفه مدي تأثير لجان المراجعة في ظل مقررات بازل 3 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعوقات تلك اللجان ،هدفت الدراسة الي تحديد دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل3 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،. اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والاستقرائي ، والمنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات من البنوك التجارية الكويتية ،توصلت الدراسة الي وجود معوقات لدور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل3 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وكتابة الاطار النظري وتحديد أداة الدراسة، ويمكن ابراز أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك كالآتي:

أ. أوجه الشبه:

ويتمثل أوجه الشبه بين الدراسات السابقة ودراسة الباحثان في الآتي:

ربطت بعض الدراسات السابقة بين الشفافية و الافصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار، وبين لجان المراجعة وشفافية التقارير المالية. كما ركزت بعض الدراسات على دراسة خصائص لجان المراجعة، ربطت بعض الدراسات بين ترشيد القرارات والمخاطر المالية .

ب. أوجه الاختلاف:

تتمثل أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تركز الدراسة الحالية على دراسة فعالية لجان المراجعة في المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ربطت الدراسة الحالية بين (حجم لجان المراجعة، شفافية لجان المراجعة) وترشيد قرارات الاستثمار.

المحور الثاني: الإطار النظري للجان المراجعة

اولاً: مفهوم لجان المراجعة

عُرفت "بأنها عبارة عن مجموعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية ومحاسبية، وتشكيل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، وتقوم بمهام عديدة أهمها دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل كوسيط بين المراجع الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن مهامه أيضا تعيين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج المراجعة (رياض ، سامح محمد رضا،2010م ، ص ص 67- 68)

عُرفت أيضا بأنها احدي اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة والتي يمكنها تدعيم موضوعية ومصداقية إعداد التقارير المالية، واستقلال مراقب الحسابات، وتساعد مجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وتسيير نشاطها(كساب، ياسر السيد، 2012م ، ص406)

يستنتج الباحثان من مفهوم لجنه المراجعة ما يلي:

-لجنه تتبع لمجلس إدارة الشركة.

-شرط تكوينها الأساسي من أعضاء غير تنفيذيين.

-تعمل علي تدعيم فاعليه نظام الرقابة الداخلية.

-تساعد مجلس لإدارة في القيام بواجباته ومسئولياته.

-تعمل علي الإشراف علي عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية.

-تدعم موضوعيه وشفافية التقارير والقوائم المالية.

يعرف الباحثان لجان المراجعة بأنها لجان مكونة من ثلاثة الي اربعة اعضاءيتبعون لمجلس اداره الشركه ولايشغلون اي مناصب تنفيذية وتعمل اللجنة كحلقة وصل بين المجلس والمراجعين الداخليين والخارجيين ومن مهامها مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية وسلامة نظام الرقابة المالية في الشركة،وضمان شفافية وموضوعيه التقارير والقوائم المالية المنشورة.

ثانياً: أهمية لجان المراجعة

تنبع أهمية لجان المراجعة من زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير. (كريم ، علاء حسن ،2017م، ص ص170-167)

وجود لجان فعالة المراجعة يعزز شفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية التي يعتمد عليها الأطراف الخارجية في تقييم أداء الشركة وذلك من منطق مسئوليتها عن فحص التقارير المالية ومراجعة السياسات والطرق المحاسبية التي تتبعها الإدارة وهو ما يعمل على زيادة ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات الواردة في التقارير المالية

ثالثاً: مفهوم قرارات الاستثمار:

عرف قرارت الاستثمار بانه مجموعة من الموارد المالية التي ينظر أو يقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأسمالية المرغوبة فيها زمانياً ومكانياً وتوفير إمكانية إستقلالها لتحقيق الغرض أو الأغراض التي خصصت من اجل تحقيقها. (الحسن، مواهب،2006م ، ص20)

كمايعرف بأنه القرار الصائب الذي تتخذه الإدارة المالية لغرض استثمار أموال الشركة في نشاط معين وخلال فترة من الزمن بقية الحصول على عوائد مالية مستقبلية مناسبة تمثل الهدف الأساسي الذي تبتقيه الشركة القرار الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثمار الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختبار، وثم بعده مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري(هواري ، معراج وآخرون،2013م ، ص 64).

وتعرف عملية اتخاذ قرار الاستثمار من النظرية المالية بانها القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية(صالح، شادي صبحي، 2014م، ص 231).

وعرف أيضاً بانه الاختيار بين البدائل الاستثمارية، والذي يترتب عليه التزام بانفاق حالي من أجل عوائد مستقبلية(محمود ، محمد الأمين، 2014م ، ص 30).وعرف بانه ذلك السلوك الذي يستلزم عمليه تجميع الاراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلاتها بعد تحديد الأهداف ،ومن ثم تحديد الأهداف،ومن ثم تدعيمها بمنهجيه علميه تضاعف من قيمه النتائج المتوخاه من القرارات المنوي اتخاذها(بيه، تقي الدين يوسف واخرون،2018م ،ص 17).

يعرف الباحثان مفهوم قرار الاستثمار بانه عمليه مفاضله بين عدد من البدائل الاستثماريه لاختيار البديل الذي يحقق اكبر عائد استثماري وبنفس التكلفه،وذلك بهدف المحافظه علي المتانه المالية للشركه ومركزها التنافسي ووجوها علي المدي الطويل.

رابعاً: أهمية قرار الاستثمار:

وقد حدد تشاندرا الأسباب التي تجعل قرارات الاستثمار ذات أهمية عظيمة في ثلاث نقاط وهي(السيد، عثمان إبراهيم ، 1985م ، ص ص 46-47):

1. نتائج الإنفاق الرأسمالي ذات صيغة طويلة المدى حتى يهئ الإنفاق الرأسمالي الإطار للنشاطات المستقبلية للمنشاة ويبلور طبيعتها الأساسية.
2. يتضمن الإنفاق الرأسمالي مبالغ كبيرة.
3. لا يمكن التخلص من التزامات الإنفاق الرأسمالي بسهولة.

يرى الباحثان مما سبق أن قرارات الاستثمار ترتبط بوظائف الشركه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتسويق، حتى تتمكن الإدارة من التنبؤ بالمستقبل ولابد من وجود معيار معين للحكم على قبول أو رفض قرار معين لأن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية محيطة بالكثير من المخاطر.

خامساً: أهداف ترشيد قرارات الاستثمار:

تتمثل أهم أهداف ترشيد القرارات الاستثمارية ما يلي(بدوي، محمد عباس،2007م ، ص313):

1. ترشيد قرارات المستثمرين في المشروع أو الراغبين في الاستثمار فيه بإعطائهم صورة واقعية عن حقيقة موارد المشروع أو الراغبين في الاستثمار فيه بإعطائهم صورة واقعية عن تحقيق موارد المشروع بما فيها الموارد البشرية من خلال التقرير عن هذه الموارد في القوائم المالية.
2. دراسة البدائل المتاحة لاستغلال الموارد البشرية ومساندة الإدارة في اختيار البديل المناسب، وذلك لتحقيق الاستقلال الأمثل للعنصر البشري.
3. ترشيد القرارات الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية وهي قرارات تتعلق بإضافة عناصر جديدة إلى القوى العاملة التابعة للمنشأة.

يري الباحثان أن جوهر ترشيد قرار الاستثمار هو اختيار البديل الأفضل بيم مجموعه البدائل المتاحة ، والذي يحقق اعلي عائد استثماري ممكن مما يحقق أهداف المنشاه الاستثماريه ويسهم في استمراريتها علي المدي الطويل.

سادساً: علاقة لجان المراجعة بترشيد قرارات الاستثمار:

تعتبر قرارات الاستثمار من المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية والتي تؤثر بشكل كبير في العديد من القرارات التي تقوم المنظمات باتخاذها ،في حاله الرغبة بطرح اسهم أو سندات جديده في السوق واتخاذ قرار شراء الأسهم والسندات بغرض المضاربة من جهة أخري ، وتحتل قرارات الاستثمار في سوق المال نفس الأهمية بالنسبة لصغار المستثمرين ،حيث هنالك العديد من العوامل التي من شانها التأثير في قرارات الشراء أو البيع التي يقوم

المستثمرين باتخاذها عند تعاملهم بالأوراق المالية ، وعليه يجب علي المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل التي تؤثر علي قراراتهم الاستثمارية وقد تكون هذه العوامل داخلية ،تتعلق بسمات واتجاهات الفرد نفسه، وقد تكون عوامل خارجيه ليس له أي سيطرة عليها ، كما تعتبر من أهم وأصعب القرارات فعلى الرغم من أن الأنفاق الاستثماري يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة طويلة نسبياً حيث يترتب على حدوث أي خطأ عن اتخاذ هذه القرارات نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها ويزداد الخطر كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة خاصة أن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بالتطور والتغير المستمر(مجاهد، محمد عبد الله محمد عبد الله،1997م 1، ص 4).

ويتناول الباحثان علاقه عناصر فعالية لجان المراجعة بترشيد قرارات الاستثمار من خلال الاتي:

1. علاقة حجم لجان المراجعة بترشيد قرارات الاستثمار:

هنالك شبه اجماع تام على أن عدد اعضاء لجنة المراجعة يجب ان لا يقل عن ثلاثة اعضاء وينبغي ان يكون عدد الاعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والمعارف التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها لتحقيق أهدافها مع الأخذ في الحسبان عدم زيادة عدد الاعضاء بصورة قد تؤثر في سرعة وفعالية اتخاذ القرارات وعدم تخفيضه الي الحد الذي يؤثر سلباً على اداء وكفاءة وفعالية لجنة المراجعة(كحولي، احلام بلقاسي،2020م،ص 347).

تتأثر فعالية لجان المراجعة بعدد أعضائها و الذي يختلف حسب تشريعات الدول وطبيعة نشاط الشركات، اتفقت القوانين والتقارير التي تضع قواعد عمل لجان المراجعة والتي كان أكثرها شهرة قانون (SOX) الصادر في العام 2002م، على أن عدد أعضاء لجان المراجعة يجب ان لا يقل عن ثلاثة أعضاء حتى تتمكن من أداء المهام الموكلة إليها بفعالية، كما أن عدد أعضاء لجان المراجعة يجب ان يكون كافياً ومناسباً، كذلك متنوع المهارات والخبرات، وبالتالي فإن لجنة المراجعة ذات الحجم الكبير تكون في وضع أفضل عند حدوث مناقشات مع الإدارة بخصوص الأنشطة التي تشرف عليها وتستطيع الإدارة ممارسة ضغوط على لجا المراجعة ذات العدد القليل في حين تقف عاجزة عن إقناع لجنة المراجعة المكونة من عدد كبير من الأعضاء ذوي خلفيات متعددة(نصر ، محمود ، موسى، ماهر ،2021م،ص 141).

يرى الباحثان عند اختيار عدد أعضاء لجنة المراجعة مراعاة حجم الشركة وطبيعة نشاطها، والتوازن في اختيار العدد المناسب لها، مما يحقق فعالية لجان المراجعة، ويعتمد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على وجود لجان مراجعة فعالة في الشركة ويمكن أن يسهم تحديد العدد المناسب لأعضاء لجان المراجعة في ترشيد قرارات المستثمر.

2. علاقة شفافية تقارير لجان المراجعة بترشيد قرارات الاستثمار:

تطلب البورصات العالمية من الشركات الإفصاح عن تكوين لجان المراجعة وواجباتها ومهامها ومسؤولياتها وطبيعة العلاقة بينها، وبين إدارة الشركة، والمراجع الخارجي والداخلي والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية، وتقدم اللجنة توصياتها الي مجلس الادارة كما تقدم له ايضاً نسخة من محاضر اجتماعاتها، وينبغي ان تكون لجنة المراجعة غير مقيدة في الاتصال بالمراجع الداخلي والخارجي، او اي مسئول ، اذ ينبغي ان تكون اللجنة قادرة على الاجتماع بهؤلاء على انفراد ، اي بدون حضور الادارة التنفيذية(بوشدوب، طلال، وجلاب محمد، **2021م** ، ص 201).

يرى الباحثان أن لجنة المراجعة ترفع تقريرها لمجلس الإدارة بشكل دوري في فترات ربع سنوية أو سنوية تتضمن إقرار مكتوب بأن اللجنة نفذت مهامها حيث يساعد ذلك مجلس الإدارة في معرفة كافة الأمور قبل إصدار التقرير النهائي ، ويعتمد المستثمر على توفر المعلومات تساعده على اختيار البديل الأفضل ، مثل المعلومات الموثوقة عن مؤشر نتيجة السهم ومعلومات عن التنبؤات المالية لذلك يجب الإفصاح في تقرير لجان المراجعة عن كافة المعلومات المهمة عن سياسات الشركة وتقارير المراجعين الداخليين والخارجيين ونتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة وتقرير المستشار القانوني للشركة وذلك يوفر لهؤلاء المستثمرين معلومات واضحة ودقيقة عن نشاط الشركة مما ينعكس على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

يتناول الباحثان إجراءات الدراسة الميدانية التي اشتملت علي التخطيط للدراسة موضحا الإجراءات التي اتبعها الباحثان في تصميم استبانة الدراسة الميدانية وواصفا لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة وتقييم أدوات القياس وذلك على النحو التالي:

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية – ولاية الخرطوم، وتم استهداف كل من المحاسبين ومدراء الفروع وموظفي المخاطر والاستثمار ورؤساء الأقسام والمراجع الداخلي وأعضاء فريق المراجعة الداخلية.

2. **عينة الدراسة وخصائصها :**

وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (250) استبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في

مجتمع البحث وتم استرجاع (250) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول(1)

الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـــان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	250	%100
استبيانات لم يتم إعادتها	-	-
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	-	-
إجمالي الاستبيانات الموزعة	**250**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثان،من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات الموزعة وهذا المعدل جيد جداً.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) *"Statistical Package for Social Sciences"* ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (*Reliability Test*) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (*Cronbachs Alpha*). ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (**التخصص العلمي ، المؤهل العلمي ، المسمى الوظيفي ، المؤهل المهني ، الخبرة العملية**)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.
3. أساليب الإحصاء ألاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في **استخدام – الانحدار الخطي البسيط**

وقد اتبع الباحثان الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة وقد قام الباحثان بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة
2. حساب المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصي منهم.
3. ولاختبار الفرضيات قام الباحثان باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة :

أ.الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :تم عرض المقياس (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) من الأكاديميين العاملين في جامعة النيلين وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكليات أخرى وقد استجاب الباحثان لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

ب. **ثبات فقرات الاستبانة** : في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). وجدول رقم (2) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول(2)

معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول		
البعد الاول	**10**	**0.856**
البعد الثاني	**10**	**0.929**
البعد الثالث	**9**	**0.852**
البعد الرابع	**10**	**0.926**
المحور الثاني	**11**	**0.901**
المحور الثالث	**10**	**0.920**
جميع المحاور	**60**	**0.971**

المصدر: إعداد الباحثان،من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

الجدول رقم (2) يوضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.971) وتعبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من اجله.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية التخصص العلمي. المؤهل العلمي.المسمى الوظيفي. المؤهل المهني. الخبرة العملية. وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة :

1.توزيع العينة حسب التخصص العلمي:

جدول(3)

البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	العدد	النسبة%
التخصص العلمي		
محاسبة	86	%34.4
إدارة اعمال	39	%15.6
الاقتصاد	46	%18.4
الدراسات المالية والمصرفية	39	%15.6
نظم المعلومات المحاسبية	8	%3.2
أخرى	32	%12.8
المؤهل العلمي		
بكالوريوس	122	%48.8
دبلوم عالي	17	%6.8
ماجستير	63	%25.2
دكتوراه	26	%10.4
أخرى	22	%8.8
المسمى الوظيفي		
محاسب	59	%23.6
مراجع داخلي	40	%16
مدير استثمار	8	%3.2
مدير ادارة مخاطر	10	%4
رئيس حسابات	13	%5.2
عضو لجنة مراجعة	3	%1.2
اخرى	117	%46.8
المؤهل المهني		
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	9	%3.6
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	1	%.4
زمالة المحاسبين القانونيين بريطانية	2	%.8
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	3	%1.2
زمالة آخري	31	%12.4
لا توجد	204	81.6
الخبرة العملية		
أقل من 5 سنوات	42	%16.8
5 وأقل من 10 سنة	52	%20.8
10 وأقل من 15 سنة	31	%12.4
15 وأقل من 20 سنة	30	%12
20 سنة فأكثر	95	%38
المجموع	**250**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

خامساً: اختبار البيانات الأساسية:

الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: ضوابط تشكيل لجان المراجعة.

جدول(4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
البعد الثالث: حجم لجان المراجعة.			
عدم زيادة الأعضاء بصورة تؤدي الي مناقشات غير ضرورية بالاجتماعات.	4.2	.77	مرتفعة جدا
تحديد الحجم الأمثل لعدد الاعضاء.	4.2	.71	مرتفعة جدا
عدم زيادة الأعضاء بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات.	4.2	.77	مرتفعة جدا
عدم انخفاض عدد الأعضاء بصورة تحد من ادائها لأعمالها بكفاءة.	4.3	.67	مرتفعة
حجم لجان المراجعة متفق مع المسئوليات الواجب القيام بها.	4.2	.78	مرتفعة جدا
الاستعانة بمستشار من خارج المصرف.	3.9	.1	مرتفعة
عدد أعضاء اللجنة كاف لممارسة دورها بفعالية.	4.2	.75	مرتفعة جدا
يتم تعيين أعضاء اللجنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات واعادة تعيينهم حسب احتياجات تكوين اللجنة.	3.9	1	مرتفعة
يتكون الأعضاء من عدد فردي.	3.7	1	مرتفعة

البعد الرابع: شفافية تقارير لجان المراجعة.			
السياسات المحاسبية للمصرف.	4.3	.76	مرتفعة جدا
تقارير المراجعين الداخليين والخارجيين.	4.3	.74	مرتفعة جدا
التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي يتم تنفيذها.	4.2	.76	مرتفعة جدا
الإفصاح عن نتائج اتصالات اللجنة.	4.1	.83	مرتفعة جدا
معلومات عن ملكية الاسهم لجميع المساهمين.	4	.92	مرتفعة جدا
معلومات عن التغيرات التي تطرأ علي بنود القوائم المالية.	4.2	.79	مرتفعة جدا
معلومات عن كفاءة الادارة في تنفيذ مهامها.	4.2	.84	مرتفعة جدا
معلومات عن تشكيل واجتماعات وسلطات ومسئوليات وتوصيات اللجنة.	4.1	.88	مرتفعة جدا
موضوعات ذات الاهتمام بمجلس الادارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبة والمراجعة.	4.2	.79	مرتفعة جدا
تقرير المستشار القانوني للمصرف.	4.1	.84	مرتفعة جدا
جميع عبارات المحور	4.1	.53	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان،من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

يتضح من الجدول رقم **(4)** ما يلي: بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات المحور الاول (4.1) بانحراف معياري(.53) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على عبارات المحور الأول.

المحور الثاني: ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول(5)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
معلومات تساعد العملاء علي اختيار البديل الأمثل.	4.3	.68	مرتفعة جدا
معلومات موثوقة عن مؤشر ربحية السهم.	4.3	.64	مرتفعة جدا
معلومات عن ربحية المصرف بصورة دورية.	4.3	.69	مرتفعة جدا
معلومات مالية عن النشاط في المصرف بصورة تفصيلية.	4.2	.72	مرتفعة جدا
الإفصاح عن المعلومات الحقيقة للقوائم المالية.	4.2	.78	مرتفعة جدا
محتوى جيد للإعلان عن توزيعات الأرباح.	4.2	.76	مرتفعة جدا
معلومات عن التنبؤات المالية للربع السنوي.	4.2	.76	مرتفعة جدا
معلومات تدعم الحكم الشخصي للمستثمرين في التنبؤ بنتائج قراراتهم.	4.2	.72	مرتفعة جدا
أدلة للمستخدمين للتأكد من مصداقية المعاملات المالية.	4.1	.83	مرتفعة جدا
معلومات دقيقة لضمان معالجة آثار المخاطر.	4.2	.80	مرتفعة **جدا**
جميع عبارات المحور	4.2	.56	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان،من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م .

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات المحور الثاني (4.2) بانحراف معياري(.56) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على عبارات المحور الثالث.

6/3 اختبار الفرضيات:

1/6/3 إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة و ترشيد قرارات الاستثمار".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر حجم لجان المراجعة علي ترشيد قرارات الاستثمار، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن حجم لجان المراجعة كمتغير مستقل (x_3)، ترشيد قرارات الاستثمار (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول(6) **نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية السابعة**

	معاملات الإنحدار	أختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.005	9.273	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.547	10.561	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (*R*)	0.557			
معامل التحديد (R^2)	0.310			
إختبار (*F*)	111.533	النموذج معنوي		
$y_{2=2.005+.547x_3}$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين حجم لجان المراجعة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.557).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.310)، وهذه القيمة تدل على أن حجم لجان المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ(31%) على ترشيد قرارات الاستثمار (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (111.533) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 2.005 : متوسط ترشيد قرارات الاستثمار عندما يكون حجم لجان المراجعة يساوي صفراً.
- 0.547: وتعني زيادة حجم لجان المراجعة وحدة واحدة يزيد من ترشيد قرارات الاستثمار بـ54.7%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار**" قد تحققت.

2/6/3 إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية تقارير لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار".**

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر شفافية تقارير لجان المراجعة علي ترشيد قرارات الاستثمار، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن شفافية تقارير لجان المراجعة كمتغير مستقل (x_4)، وترشيد قرارات الاستثمار (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول(7) **نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثامنة**

	معاملات الإنحدار	أختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.950	10.245	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.550	12.308	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (*R*)	0.616			
معامل التحديد (R^2)	0.379			
إختبار (*F*)	151.475	النموذج معنوي		
$y_{2=1.950+.550x_4}$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين شفافية تقارير لجان المراجعة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.616).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.379)، وهذه القيمة تدل على أن شفافية تقارير لجان المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ(37.9%) على ترشيد قرارات الاستثمار (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (*F*) (151.475) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.950 : متوسط ترشيد قرارات الاستثمار عندما تكون شفافية تقارير لجان المراجعة تساوي صفراً.
- 0.550: وتعني زيادة شفافية تقارير لجان المراجعة وحدة واحدة يزيد من ترشيد قرارات الاستثمار بـ55%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية تقارير لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار**" قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً :النتائج:

بناء علي الاطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحثان الي النتائج الآتية:

1. يوجد إرتباط طردي قوي بين حجم لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. يوجد إرتباط طردي قوي بين شفافية تقارير لجان المراجعة كمتغير مستقل، وترشيد قرارات الاستثمار بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية
3. تحقيق التوازن في تحديد عدد أعضاء لجان المراجعة يساعد المستثمرين في ترشيد قرارات المستثمرين بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
4. قيام لجان المراجعة بتحقيق الشفافية الكاملة عند إصدار تقاريرها يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين الاستثمارية.
5. المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يسعي لاتخاذ القرارات الاستثمارية ذات العائد العالي والتكلفة المنخفضة.

ثانيا : التوصيات:

بناء علي النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالاتي:

1. تحديد العدد المناسب لأعضاء لجان المراجعة الذي يتلائم مع طبيعة نشاطات وأعمال المصرف، وبتفق مع المسؤوليات الواجب علي اللجنة القيام بها، لضمان اتخاذ قرارات استثمارية سليمه.
2. التحديد الدقيق لطرق اختيار وانتخاب أعضاء لجان المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين وبمشاركه مجلس الإدارة.
3. تخصيص اجتماعات لأعضاء لجان المراجعة، لمناقشه أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين، والقوائم المالية السنوية، ومتابعه تنفيذ ملاحظات المراجعين لخارجيين علي القوائم المالية، وفحص مشاكل التقارير المالية.
4. توفير معلومات كافيه عن ربحيه المصرف ،لمساعده المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار المناسب.
5. مساعد المستثمر في اختيار افضل قرار استثماري عن طريق توفير معلومات تدعم حكمه الشخصي في التنبؤ بنتائج قراراته.
6. الزام المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق لتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل متخذي هذه القرارات.
7. توفير برامج تدريبية وتوعوية مستمرة لتطوير قدرات أعضاء لجان المراجعة الفنية والمالية والمحاسبية وذلك لزيادة كفاءة أدائهم.

توصيه بدراسات مستقبليه:

1-فعاليه لجان المراجعة ودورها في تحسين جوده التقارير المالية.

2-فعاليه لجان المراجعة ودورها في الحد من الغش في القوائم المالية.

3-دور المراجعة الإستراتيجية في ترشيد قرارات الاستثمار

المصادر والمراجع:

- Nguyen, Thi My Linh, (2015)**The influence of financial risk tolerance and risk perception on individual investment decision making in financial advice context**, QUT School of Business, Queensland University of Technology, PhD thesis ،in accounting, unpublished,
- Zayol Patrick ,Aggrege Tavershima" **Effect of Financial Information on Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria** " (ISOR Journal of Economics and Finance (IOSR- JEF) Volume 8 issue 3 ver IIIMay- June 2017) PP20-31
- الامين، انس عبدالله محمد،(2016م)، **أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية** ،الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة،

- بدوي، محمد عباس،(2007م)، **المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية: المكتب الحديث، .
- بوشدوب، طلال، وجلاب محمد، **(2021م)، الإلتزام بدور لجان المراجعة كمدخل لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية المجلد21، العدد2، ص 201.
- بيه، تقي الدين يوسف واخرون،(2018م)، **دور تقييم الاداء المالي في ترشيدقرارات الاستثمار في المؤسسه الاقتصادية**، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير، رساله ماجستير في العلوم الماليه والمحاسبيه غير منشوره،.
- الحسن، مواهب،(2006م)، محمد **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**،الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- رياض ، سامح محمد رضا،(2010م)، **دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الإختيارية – دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيمائية في مصر**"، حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، ج1 .
- زرقاوي، عبدالكريم ، عمامرة ، وياسمينة،(2018م)، **إتخاذ القرارات الإستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات somiphos بتبسة** (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 11 ، العدد 1 .
- السيد، عثمان إبراهيم ،(1985م)، **تخطيط وتنفيذ المشروعات**، الخرطوم: مكتبة مركز الخبير.
- صالح، شادي صبحي، (2014م)، **أثر التحيزات العاطفية والإدراكية للمستثمرين الأفراد على القرار الاستثماري**، الإسماعيلة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 4، العدد 1،.
- كحولي، احلام بلقاسي،(2020م)، **مساهمه لجان التدقيق في الحد من ممارسات اداره الارباح** ، الجزائر:جامعه الشهيد حمه الخضر،مجله اقتصاد المال والاعمال،المجلد5،العدد 2.
- كريم ، علاء حسن ،(2017م)، **دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأردنية**،المثنى: جامعة المثنى ، كلية الاقتصاد التجاري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد7، العدد1.
- كساب، ياسر السيد،(2012م)، **مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية**،القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، ، العدد 4، المجلد2.
- مبارك، ماجد حمد ذياب،(2022م)، **دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل 3لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، القاهرة: جامعه مدينه السادات ،كليه التجارة ،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والاداريه،المجلد13،العدد2، .
- مجاهد، محمد عبد الله محمد عبد الله،(1997م)، **متطلبات الإفصاح المحاسبي الضريبي اللازم لاتخاذ قرارات الاستثمار وأثره على تطور أسواق المال في ضوء المتغيرات المحلية والدولية**، بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1.
- المجتبى، محمد المعتز،(2015م)، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**، الخرطوم: الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلة أماراباك، المجلد6، العدد 16،
- محمود ، محمد الأمين، (2014م)، **تقويم فعالية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف السودانية**، الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال غير منشوره.
- نصر ، محمود ، موسى، ماهر ،(2021م)، **أثر خصائص لجنة التدقيق في إدارة الأرباح**،غزة : الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات والعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد29، العدد3.
- هواري ، معراج وآخرون،(2013م)، **القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، الطبعة الأولى، عمان: دار كنوز المعرفة العملية للنشر والتوزيع.